

تسيير خدمات المياه والتطهير في الجماعات المحلية - دراسة حالة بلدية باتنة -

- عبد الكريم مسعودي - أستاذ مساعد- جامعة أدرار

- غيلاني عبد السلام - ماجستير علوم إقتصادية

- أعضاء بمخبر البحث في المالية العامة- GREFIP -

الملخص:

لقد أولت الجزائر عناية كبيرة بتحسين نوعية الخدمة العمومية في كثير من المجالات، خاصة خدمات المياه والتطهير التي أصبحت تصدر قائمة الخدمات العمومية، نظرا للأموال المنفقة في هذا المجال، والأساليب المختلفة المتبعة في التسيير. ولقد لعبت الجماعة المحلية الدور الرئيسي في تسيير خدمات المياه والتطهير، إلا أنه وبالرغم من تعدد الوظائف التي أسندت إليها، الأمر الذي أثر سلبا على نوعية الخدمات المقدمة، مما تطلب إنشاء شركة الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير كأطراف فاعلة في التسيير، إلا أن مشكل هذه الخدمات ما زال مطروحا.

وللتعمق أكثر في هذا الموضوع قمنا بتشخيص واقع تسيير خدمات المياه والتطهير في بلدية باتنة وأهم الانجازات المحققة، إضافة إلى المشاكل والمعوقات التي تعاني منها.

Résumé

L'Algérie a accordé une grande attention à l'amélioration de la qualité du service public dans de nombreux domaines, notamment l'eau et les services d'assainissement qui sont en tête de liste des services publics, en raison de l'argent dépensé dans ce domaine, et les différentes méthodes utilisées dans la gestion. Les collectivités locales a joué un rôle dans la gestion des services d'eau et d'assainissement, mais en dépit de la multiplicité des fonctions qui lui sont confiées, qui ont eu un impact négatif sur la qualité des services fournis ce qui a nécessité la création d'Algérien des eaux et le office national d'assainissement en tant que

parties actives dans la gestion, mais le problème de ces services Ce qui est encore sur la table.

Pour approfondir davantage ce sujet nous diagnostiquons la réalité de la gestion des services d'eau et d'assainissement dans la commune de Batna et les réalisations les plus importantes, outre les problèmes et les obstacles que vous rencontrez.

Mots-clés la gestion , les services publics, les collectivités locales.

مقدمة

تعد الجماعة المحلية النواة الرئيسية في التنمية المحلية، وهذا بحكم قربها من المواطن فهي أداة وصل بين المواطن والإدارة المركزية، وقد وضعت أساسا بهدف تسيير شؤون وخدمات المواطنين وتحسين مستوى وضعيتهم الاجتماعية، والصحية والبيئية، ومن تلك الخدمات في مجال الموارد المائية التزويد بالمياه الصالحة للشرب و صرف المياه المستعملة ومعالجتها... إلا أنه ونظرا لكثرة الوظائف التي تقدمها الجماعات المحلية أثر سلبا على نوعية الخدمات المحققة، خاصة في ظل التغيرات السريعة، مما يتطلب أطراف فاعلة مساندة بغية تحقيق التسيير الفعال.

ولقد أولت الحكومة في الآونة الأخيرة اهتماما بالغاً في تحسين نوعية الخدمات ويتجلى ذلك من خلال عصرنه تسيير قطاع الموارد المائية ، حيث تم إنشاء شركة الجزائرية للمياه التي تقوم بإنتاج وتوزيع الماء الصالح للشرب ، والديوان الوطني للتطهير الذي يقوم بتسيير خدمات الصرف الصحي. بالإضافة إلى النفقات الكبيرة التي صرفت في هذا المجال. ومن أجل الوقوف والبحث أكثر في هذا المجال، نقوم بتشخيص واقع تسيير خدمات المياه والتطهير في بلدية باتنة ، وأهم الانجازات المحققة فيها ، بالإضافة إلى المشاكل والمعوقات التي ما زالت تعاني منها هذه البلدية .

1- مدخل إلى الجماعات المحلية ودورها في تسيير الخدمات العمومية**1-1 مفهوم الجماعات المحلية**

تعد الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وقد اصطلح على تسميتها في بعض الدول بالحكم المحلي لتمتعها بالاستقلال المالي الواسع عن الحكومة المركزية إلى درجة تشبيهها بالحكومة المحلية، ويمكن التفريق بين مصطلحي الإدارة المحلية والحكم المحلي كون هذا الأخير يتضمن مظاهر الحكم التقليدي من التشريع والتنفيذ والقضاء، بينما نظام الإدارة المحلية لا شأن له بالتشريع ولا القضاء حيث ينحصر عمله في مجال الوظيفة التنفيذية بالمرافق ذات الطابع المحلي. وبالرغم من أن الحكم المحلي لا يتمتع باختصاصات تشريعية وقضائية يفضل البعض استعمال مصطلح الجماعات المحلية المنتخبة، لأن جهازها التنفيذي ينتخب من طرف السكان، ويطلق عليها في الجزائر اسم البلديات والولايات.

1-1-1 البلدية: حسب قانون البلدية الجديد رقم 10-11 المؤرخ في 22 جويلية 2011، تُعرف البلدية على أنها: « الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون، ولها هيئات تقوم بتسييرها تتمثل في المجلس الشعبي، ورئيس المجلس الشعبي.

1-1-2 الولاية: تعرف الولاية حسب المادة الأولى من القانون رقم 7-12 المتعلق بالولاية على أنها « الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة». وهي أيضا الدائرة غير الممركزة، وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة. تسيير الولاية هيئتان، هما المجلس الشعبي الولائي، والوالي.

2- دور الجماعات المحلية في تسيير الخدمات العمومية**■ في المجال الاجتماعي:**

تعد الجماعة المحلية المحور الرئيسي للنشاط الاجتماعي ونواة تغيير محلية، تقدم خدمة كبيرة للعائلة والفرد في الميدان الاجتماعي، لهذا أعطى المشرع بموجب

المادة (122) من قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي حق المبادرة بإتباع كل الإجراءات التي من شأنها تقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية والمتمثلة في: -مساعدة المحتاجين، التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة، إعانة العاطلين عن العمل والمساعدة على التشغيل.

- كما تقوم بدور رئيسي في مسائل السكن التي هي شرط أساسي للحياة العائلية، فالبلدية تحدد في هذا الميدان حاجات المواطنين والاختيارات في إطار التخطيط وتنفيذ البرامج التي يتم تنسيقها بمساعدة المصالح المختصة بالسكن، كما تقوم البلدية بتشجيع كل مبادرة تستهدف الترقية العقارية على مستوى البلدية، ومن هنا أجاز لها المشرع الاشتراك في إنشاء المؤسسات العقارية وتشجيع التعاونيات في المجال العقاري.

- مهمة تكوين الفرد ونشر الثقافة والتعليم ومحو الأمية وتشجيع إنجاز المراكز والهيكل الثقافية وصيانة المساجد والمدارس القرآنية، وإنشاء المكتبات وقاعات المطالعة.

- كما تساهم الولاية (المجلس الشعبي الولائي) في إنجاز برامج السكن والقضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربه، بالإضافة إلى إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية والخاصة بالشباب وحماية التراث التاريخي والحفاظ عليه. وكذا برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات، والمتعاملين، الاقتصاديين، ولا سيما تجاه الشباب أو المناطق المراد ترقيتها. يساهم المجلس الشعبي الولائي بالتنسيق مع البلدية في كل نشاط اجتماعي يهدف إلى ضمان:

0 تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي .

0 حماية الأم والطفل ومساعدة الطفولة والمسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والتكفل بالمسترددين والمختلين عقلياً.

■ في المجال الثقافي والتعليمي والفني: من بين الخدمات التي تقدمها الجماعة المحلية في هذا المجال:

- إنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وصيانتها، وتشجيع كل إجراء من شأنه ترقية النقل المدرسي والتعليم وما قبل المدرسي (دور الحضنة). ومؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني، وتكفل بصيانتها والمحافظة عليها، وكذا تجديد تجهيزاتها المدرسية.

- حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية والآثار والمتاحف وكل شيء ينطوي على قيمة تراثية تاريخية جمالية.
- تسيير وإدارة المرافق الخاصة بالسينما والفن والقيام بالمهام الثقافية ذات الصالح العام.
- ترقية المواقع السياحية والترفيهية وحماية الآثار التاريخية وترميمها وحفظ المواقع الطبيعية.

■ في المجال الاقتصادي:

- تقوم كل من البلدية والولاية بتشجيع كل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير النشاط الاقتصادي وتنمية المجتمع بهدف الاستخدام الكامل للقوى العاملة، والرغبة في رفع المستوى المعيشي وذلك عن طريق:
- حق المبادرة بإنشاء المشروعات والبحث عن النشاط الاقتصادي في الأرياف، مع التقيد بأهداف السلطة في المخطط الوطني.
- تسيير المرافق العامة على مستوى البلدية (الأسواق، استغلال قاعات الاحتفالات...).
- تطوير السياحة بتنمية المناطق وإبراز المؤهلات الجزائرية السياحية.
- تشجيع المتعاملين الاقتصاديين.

■ في مجال خدمات المياه والتطهير وحماية البيئة:

- تتكفل الجماعة المحلية بحفظ صحة المواطن، من خلال الخدمات المقدمة في مجال المياه وخدمات الصرف الصحي، والنظافة العمومية، والتي يمكن إبرازها فيما يلي:
- التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتوزيعها.
- صرف المياه المستعملة ومعالجتها.
- مجمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها والفضلات الأخرى.
- مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة.

- الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلية للجمهور.

- الرقابة على المذابح البلدية.

- إنجاز مشاريع تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في الحدود الإقليمية وتعمل على محاربة مخاطر الفيضانات والجفاف. إضافة إلى مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير وإعادة استعمال المياه التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعينة.

■ في مجال حماية البيئة:

إن السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية أفرز مشاريع أثرت في التوازنات الإيكولوجية، لهذا طرح المشرع الجزائري مبدأ التوازن بين النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة، فتم إنشاء هيكل إدارية للبيئة على المستوى الوطني، أما على المستوى المحلي فتعتبر البلدية المؤسسة المحلية الرئيسية لتطبيق تدابير حماية البيئة، فقد نصت قوانين البلدية والأوامر التابعة لها صراحة على مفهوم البيئة وحمايتها ومكافحة التلوث. ومن بين الأدوار التي تقوم بها في هذا المجال ما يلي:

- حماية الوسط الطبيعي وخاصة الاحتياطات المائية من أي صرف أو روافد صناعية.

- محاربة البناء الفوضوي وحماية المناطق الزراعية في مخطط التهيئة العمرانية.

- إنشاء الحدائق والمنتزهات وصيانة الطرق.

- تشجيع تأسيس جمعيات حماية البيئة.

- مكافحة كل أشكال التلوث في إطار صلاحياتها (التلوث المائي، البحري والجوي).

- إنشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء والسهر على حماية التربة والموارد المائية والمساهمة في استعمالها الأمثل.

2- الأطراف الفاعلة في تسيير خدمات المياه والتطهير في الجماعات المحلية

عرفت الجزائر عدة سياسات مائية منذ الاستقلال، وتولت العديد من المؤسسات تسيير هذا المورد وهذا من خلال إجراءات المخططات التنموية في القطاع وتغيير المؤسسات

التنظيمية والتشريعات ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى السياسة التي تحكم الدولة والمناهج المتخذة في التسيير، فلقد انتهجت الحكومة العديد من المناهج والسبل سواء على المستوى التشريعي أو التنظيمي لغرض تحسين نوعية خدمات المياه والتطهير. وتعد الجماعات المحلية إحدى الأطراف الفاعلة التي وكل لها تسيير هذه الخدمات بالإضافة إلى مؤسسات وأطراف أخرى سنتطرق إليها من خلال هذا المحور

1-2 تطور تسيير خدمات المياه والتطهير في الجماعات المحلية

لقد مر تسيير قطاع الموارد المائية بعدة مراحل تاريخية، حيث تختلف كل فترة عن الأخرى بمميزات عدة هي شهدت فترة ما بعد الاستقلال حتى سنة 1970 ، تسييرا من عدة متعاملين موروثين من المرحلة الاستعمارية دون أي تدخل للدولة وهم:

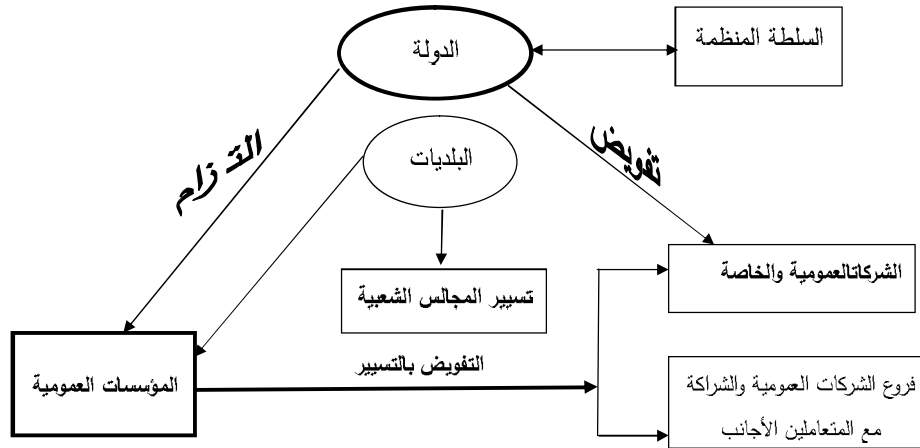
- المصالح البلدية للماء.
- الوكالات البلدية.
- شركات ما بين البلديات.
- مؤسسات أجنبية خاصة صاحبة الامتياز.

وخلال فترة 1970-1980 شهد قطاع الموارد المائية عدة تطورات وأصبح يدير من طرف شركة (SONAD) التي تتكفل بتوزيع المياه على مستوى بلديات الوطن ففي سنة 1981: استعادت من جديد الجماعات المحلية وعلى رأسها البلدية والولاية المهام التي كانت موكلة لمؤسسة (SONADE) والمتمثلة في تزويد السكان بالماء الصالح للشرب (الإنتاج والتوزيع) بموجب القرار رقم 339-81 المؤرخ في ديسمبر 1981.

كما تقرر خلال هذه الفترة تقسيم الصلاحيات في مجال تسيير تزويد السكان بالمياه العذبة الصالحة للشرب بين الدولة والجماعات المحلية والتي أدت إلى حل أربعة (04) مؤسسات جهوية سنة (1987)، وأبقى على (26) مؤسسة عمومية ولائية وتسعة (09) مؤسسات عمومية وطنية ذات طابع جهوي تتكفل بـ 22 ولاية. وبعد صدور قانوني 09-90 و 08-90 المتعلقان بالبلدية والولاية على التوالي، حيث جاء من اختصاصاتهما ما يتعلق بالخدمة العمومية للمياه. بقي تسيير خدمات المياه والتطهير

من صلاحية الجماعة المحلية حتى جاء قانون رقم 05-12 المتعلق بالمياه والذي جاء من خلاله بإصلاحات واحدة إلا أن دور تسيير خدمات المياه والتطهير مازال جزء منه يسير من طرف المجالس الشعبية.

الشكل رقم (01): التنظيم الهيكلي الجديد في تسيير الموارد المائية بالجزائر



SOURCE : Ministère Des Ressources En eau , « le nouveau cadre institutionnel de gestion des services de l'eau », <http://www.mre.gov.dz/eau/> ressource souterraine, site consulté le (02 / 01 / 2013) , p 1 .

ويتضح من الشكل أن تسيير الخدمات العمومية للمياه تسيير من طرف مؤسسات الدولة والجماعات المحلية تعتبر كطرف في التسيير من خلال المجالس الشعبية كما أنه يمكن أن تفوض تسيير الخدمات العمومية للمياه والتطهير لمؤسسات القطاع الخاص سواء كانت وطنية أو أجنبية عن طريق ما يسمى بأسلوب التسيير المفوض.

2-2 مؤسسة الجزائرية للمياه (ADE) والديوان الوطني للتطهير (ONA) كأطراف فاعلة في التسيير.

لغرض تحسين من نوعية الخدمات المقدمة عملت الحكومة الجزائرية على إنشاء مؤسستين وطنيتين أوكلت لهما مهمة تسيير خدمات المياه والتطهير على المستوى الوطني هما مؤسسة الجزائرية للمياه لغرض تسيير خدمات المياه ، والديوان الوطني

للتطهير لغرض تحسين خدمات التطهير.

*مؤسسة الجزائرية للمياه

هي مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. نشأت المؤسسة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 01-101 المؤرخ في 27 محرم 1422 الموافق لـ 21 أبريل سنة 2001 توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالموارد المائية، ويوجد مقرها الاجتماعي في مدينة الجزائر.¹

أولت لها مهمة ضمان تنفيذ السياسة الوطنية للماء الشروب عبر التراب الوطني، خاصة بالإشراف على نشاطات إنتاج الماء الشروب والموجه للصناعة ونقله وتخزينه وجره عبر القنوات وتوزيعه وتموين المستعملين. وبهذه الصفة تسهر على التطابق مع المقاييس وجودة الماء وترقية اقتصاد الماء من خلال تحسين فعالية شبكات التحويل والتوزيع ومحاربة التلوث والتلويح إلى كل تقنيات المحافظة على الماء وانتشار ثقافة الماء في المجتمع.²

كما تحل هذه المؤسسة محل جميع المؤسسات والهيئات العمومية والجهوية والمحلية في ممارسة مهمة الخدمة العمومية لإنتاج المياه الصالحة للشرب وتوزيعها، لاسيما:³

- الوكالة الوطنية لمياه الشرب والمياه الصناعية والتطهير (AGEP).

- المؤسسات العمومية الوطنية ذات الاختصاص الجهوي في تسيير مياه الشرب.

- مؤسسات توزيع المياه المنزلية والصناعية والتطهير في الولاية.

- الوكالات والمصالح البلدية لتسيير وتوزيع المياه.

*- الديوان الوطني للتطهير (ONA)

هي مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. نشأت المؤسسة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 01-102 المؤرخ في 27 محرم 1422 الموافق لـ 21 أبريل 2001 يوضع الديوان تحت وصاية الوزير المكلف بالموارد المائية، ويوجد مقره الاجتماعي في مدينة الجزائر.

يُكلف الديوان في إطار السياسة الوطنية للتنمية بضمن المحافظة على المحيط المائي على كامل التراب الوطني وتنفيذ السياسة الوطنية للتطهير بالتشاور مع الجماعات المحلية.

1 مرسوم تنفيذي رقم 01-101 مؤرخ 27 محرم 1422 الموافق لـ 21 أبريل 2001، الجريدة الرسمية، العدد 24. المتضمن إنشاء الجزائرية للمياه.

2 وزارة الموارد المائية: الماء في الجزائر، تنمية قطاع الموارد المائية في الجزائر، الدور الحاسم لرئيس الجمهورية، ص 08.

3 المادة 29 من المرسوم 01-101 المتضمن إنشاء الجزائرية للمياه.

ويكلف بهذه الصفة عن طريق التفويض¹:

- بالتحكم في الإنجاز والأشغال وكذا استغلال منشآت التطهير الأساسية التابعة لمجالات اختصاصه ولاسيما:

- مكافحة كل مصادر تلوث المياه في المناطق التابعة لمجال تدخله وكذا تسيير كل منشأة مخصصة لتطهير التجمعات الحضرية واستغلالها، وصيانتها وتجديدها وتوسيعها وبناءها ولاسيما منها شبكات جمع المياه المستعملة، ومحطات الضخ ومحطات التصفية وصرف المياه في البحر، في المساحات الحضرية والبلدية وكذا في مناطق التطور السياحي والصناعي.

- إعداد وإنجاز المشاريع المدمجة المرتبطة بمعالجة المياه المستعملة وصرف مياه الأمطار.

- إنجاز مشاريع الدراسات والأشغال لحساب الدولة والجماعات المحلية، ويكلف الديوان زيادة على ذلك بما يأتي:

- القيام بكل عمل في مجال التحسيس أو التربية أو التكوين أو الدراسة والبحث في مجال مكافحة تلوث المياه.

- التكفل عند الاقتضاء بمنشآت صرف مياه الأمطار في مناطق تدخله لحساب الجماعات المحلية.

- إنجاز المشاريع الجديدة الممولة من الدولة أو الجماعات المحلية.

كما يكلف الديوان على الخصوص بالمهام العملية الآتية:

- إنشاء كل تنظيم أو هيكله يتعلق بهدفه في أي مكان من التراب الوطني.

- التسيير المشترك ينفي الخدمة العمومية للتطهير.

- إعداد مسح للهيكل الأساسية للتطهير وضمان ضبطه اليومي.

- إعداد المخططات الرئيسية لتطوير الهياكل الأساسية للتطهير التابعة لمجال نشاطه.

- الإنجاز المباشر لكل الدراسات التقنية والتكنولوجية والاقتصادية التي لها علاقة بهدفه.

3- دراسة حالة تسيير قطاع الموارد المائية في بلدية باتنة

1-3 نبذة عن بلدية باتنة

تقع بلدية باتنة بين دائرة عرض 35°45' شمالا و خط طول 06°19'، يحدها من الشمال كل من سريانة و فسديس، من الشمال الشرقي فسديس، من الشرق عيون العصافير،

1 مرسوم تنفيذي رقم 01-102 مؤرخ 27 محرم 1422 الموافق لـ 21 أبريل 2001، الجريدة الرسمية، العدد 24. المتضمن إنشاء الديوان الوطني للتطهير.

من الجنوب الشرقي تازولت، و يحدها وادي الشعبة من الجنوب و الغرب، ووادي الماء من الشمال الغربي.

يتواجد مقر البلدية في وسط المدينة ، وتربع على مساحة قدرها 116,41 كلم²، وبها عدة أحياء قائمة وهي الحي القديم المعسكر، وحي بن مهدي أي اسطا ووسط المدينة، وحي النصر، أو حي شيخي، وكشيدة وبوعقال الثالث ، دوار الديس ، وبارك افوراج والحصن المجزرة، وبوزران، والمنطقة الصناعية، وحي الشهداء والمطار وشارع تازولت الخ، بلغ عدد سكان بلدية باتنة إلى غاية 2012/12/31 حوالي 314397 نسمة بمعدل 26% من سكان الولاية ، وبمعدل 99.61% من التجمعات الحضرية ، و 0.35% من التجمعات الثانوية، و بكثافة سكانية تقدر 2701 ساكن/ كلم².

2-3 الإمكانات المائية المتوفرة وأهم الانجازات في قطاع الموارد المائية لبلدية باتنة

1-2-3 مصادر الموارد المائية: تتمثل مصادر الموارد المائية في مصدرين وهما:

1- المياه السطحية:

إن حشد المياه السطحية يتمثل في سد واحد هو (كدية لمدر) تيمقاد الذي يعود تاريخ انجازه إلى سنة 1994، ومكث فترة طويلة في الإنجاز وانتهت أشغاله سنة 2002 ، يقدر حجم السد بـ 74.24 مليون م³ على مساحة 703 هكتار، ويبلغ ارتفاعه على سطح البحر بـ 992.50م، تتمثل مصادر تمويله في ثلاث وديان هي واد الصوص، واد الشمرة، واد الربع، ويقدر معدل تساقط الأمطار بحوضه بـ 375 ملم، وهو معدل ضعيف ما يجعل السد لا يستجيب للاحتياجات المطلوبة.

انطلقت مرحلة الإنتاج بالسد سنة 2007 على ثلاث محاور، المياه الصالحة للشرب وهو يمول في الوقت الحالي سكان كل من بلدية باتنة ، تازولت ، بركة، اريس، وكذا عدة بلديات بولاية خنشلة. المحور الثاني مياه السقي مخصصة لمساحات دوفانة والشمرة ، عن طريق وحدات الإنتاج المسيرة من طرف شركة الجزائرية للمياه، بالإضافة إلى المياه المخصصة للصناعة. غير أن المحورين الأخيرين مازالا لم يستغل بعد.²

ويعتبر سد تيمقاد المزود الوحيد بالمياه لكل من بلديات ولاية باتنة وخنشلة، وسيستفيد من مشروع توصيل مياه سد بني هارون مع أفق سنة 2014 ومن شأن المشروع بعث النشاط

1 Direction de la Programmation Et du Suivi budgétaires. « Monographie wilaya de Batna 2012, Avril 2013 », p05.

2 الوكالة الوطنية للسدود ، سد كدية لمدر، وثائق داخلية.

الاقتصادي والفلاحي بالولاية نظرا للكميات الكبيرة من المياه التي تصب في هذا السد.

2- المياه الجوفية: تعود مصدر هذه المياه إلى عدة مناقب، آبار فردية وجماعية ومنابع

مجهزة وغير مجهزة موزعة على كل مناطق البلدية.

وتنقسم مصادر المياه الجوفية لبلدية باتنة إلى حقلين:¹

أ-الحقل الخارجي: وتتمثل في مجموعة من الآبار مصدرها بلدية جرمة (تبعد حوالي 30 كلم على مقر بلدية باتنة)، حيث تصب في محطة ضخ جرمة بدورها إلى خزان كاريار (5000م³)، ثم إلى خزان عزاب (10000م³)، ثم بعد ذلك توزع على سكان البلدية.

ب-الحقل الداخلي: وهو عبارة عن مجموعة من الآبار حوالي 14 نقيب منتشرة على كامل مناطق البلدية موصولة بشبكات تصب في حوالي 16 خزان يتراوح حجمها ما بين 2500م³ إلى 15000م³.

2-2-2- وضعية مياه الشرب وخدمات التطهير في بلدية باتنة وأهم الإنجازات

تبذل السلطات المحلية مساعي كبيرة ترمي من خلالها إلى تحسين وضعية التزويد بالماء الشروب من خلال أهم الانجازات التي باشرتها على مستوى المنطقة.

1- وضعية التزويد بمياه الشرب وأهم الانجازات

تعتمد بلدية باتنة في تزويد سكانها بمياه الشرب على الموارد السطحية المتمثلة في سد كدية لمدر، والموارد الباطنية (الجوفية) المتمثلة في 23 نقيب بقدرة تدفق 709 ل/ثا، وحجم إنتاج سنوي بلغ 7124608.80م³، و16 خزان بطاقة تخزينية إجمالية تقدر بـ37800م³، كما توجد تسعة (09) خزانات في طور الانجاز بقدرة تخزينية تقدر بـ38500م³.

وتقدر احتياجات الماء الصالح للشرب على مستوى البلدية بـ53447م³/يوم، في حين أن الماء المنتج من الآبار ومياه السد بلغ 41391م³/يوم، وقد بلغ حجم العجز 12053م³/يوم، وهذا راجع أساسا إلى انخفاض حجم الماء بالسد والمقدر بـ24 هكـم³ حاليا نتيجة لضعف حجم التساقط خلال السنوات الأخيرة.

1 مديرية الري الولائية، القسم الفرعي لوحدة باتنة، وثائق داخلية.

2 مديرية الري، القسم الفرعي لوحدة باتنة، مرجع سابق.

الجدول رقم (01): وضعية احتياجات الماء على مستوى عدة بلديات

البلدية	الكثافة السكانية	الاحتياجات م ³ /يوم	حجم الماء الموزع م ³ /يوم			العجز
			الأبار	مياه السد	المجموع	
باتنة	314397	53447	16394	25000	41394	12053
تازولت	29618	4443	506	2000	2506	1937
عين توتة	59864	8978	877	500	5877	3101
بريكة	110142	16521	1008	9000	10008	6513
اريس	22745	3412	1764	2000	3764	0

المصدر: مديرية الري لولاية باتنة، وثائق داخلية.

وقد بلغت نسبة الربط بشبكة توزيع المياه 83% وهي وضعية متوسطة، والفارق المسجل يخص الأحياء الجديدة التي هي في طور الانجاز أو البنايات الفوضوية التي يصعب ربطها بالشبكة وتحتاج إلى دراسات واستثمارات كبيرة.

أما بالنسبة لشبكات التوصيل فقد بلغ طول الشبكة على مستوى البلدية 450 كلم كلها في حالة سيئة، وهذا راجع إلى قدمها مما تسبب في ضياع كميات معتبرة من الماء بلغت نسبتها 45%، مما اضطر بالسلطات المحلية بإعادة تأهيل كل الشبكة، فالأشغال جارية في إنجاز الشطر الأول الذي يبلغ طوله 123 كلم، أما الشطر الثاني لم تنطلق أشغاله بعد. وتقدر نسبة التموين بالمياه الصالحة للشرب بـ 83% لجميع سكان بلدية باتنة، حيث بلغت نسبة التموين على مدار 24 ساعة / 24 ساعة 40%، ونسبة 40% على مدار 12 ساعة، و 10% لمدة يوم بعد يوم، ونسبة 10% لمدة 3/1 يوم.

في حين تزود الأحياء التي تشهد نقصا في عملية التوزيع بصهاريج الماء (camions citerne) الموزعة من طرف بلدية باتنة وشركة الجزائرية للمياه حيث قدر حجم المياه الموزع خلال فترة السداسي الأول 2013 بـ 66000 ل.

أما بالنسبة لأهم الانجازات على مستوى قطاع المياه الصالحة للشرب المتمثلة أساسا في ربط سد بني هارون بسد كدية لمدر التي لم تنتهي أشغاله بعد، حيث تم إنهاء الشطر الأول منه الرابط بين سد بني هارون ومحطة العثمانية، وتبقى الأشغال جارية فيما يخص الشطر الثاني، وبمجرد استكمالها حسب معلومات المسؤولين المحليين سيوضع حد نهائي لمشكلة مياه الشرب حيث سيضمن تأمين تزويد السكان لفترة تمتد إلى 72 ساعة في حالة انقطاع الماء. وسيسمح هذا الانجاز أيضا بتوسعة المساحات الفلاحية المسقية، بالإضافة

إلى تمويل العديد من الولايات المجاورة .

وفي إطار البرامج الاستعجالية إثر الانخفاض الكبير لمنسوب مياه سد كدية لمدرور (أقل من 24 مليون م³) في الوقت الحالي، سيتم إنجاز 10 آبار جديدة وترميم 25 بئر ووضع 4 محطات ضخ، بالإضافة إلى إنجاز 09 خزانات جديدة والربط بينهما. أما بالنسبة لتجديد شبكة التمرين بمياه الشرب عبر مختلف أحياء البلدية فتتواصل عملية تجديد الشبكة على طول 123 كلم بغلاف مالي يقدر بـ 2.2 مليار دج. فيما يتبقى من الشطر الثاني والمقدر بـ 327 كلم لم تنطلق أشغاله بعد.

2- وضعية خدمات التطهير (الصرف الصحي) وأهم الانجازات

تقدر نسبة الربط بشبكة التطهير على مستوى بلدية باتنة بـ 95%، حيث يبلغ طول الشبكة 369.788 كلم، غير أن هذه الشبكة قديمة تعود لفترة طويلة، وقد بلغ عدد بالوعات الشبكة (Regard curé) 6502 بالوعة¹.

تصب أغلب المياه القذرة لبلدية باتنة في الوديان كما تحتوى البلدية على محطة تصفية واحدة إلا أنها غير مستغلة، أي تطرح جميع المياه المصفاة مرة أخرى في الوديان. يعود تاريخ هذه المحطة إلى سنة 1975 أين عرف إنجازها فترة طويلة لأسباب مختلفة وقد تم تدشين المحطة في 2005/09/15 بصفة نهائية، وسلم تسييرها إلى الديوان الوطني للتطهير وحدة باتنة بتاريخ 2011/06/05.

تبلغ القدرة الإجمالية للمحطة حوالي 200 ألف معادل ساكن، بحجم شهري (شهر جوان 2013) 475100 م³، أي ما يعادل 15837 م³ يوميا². وقد سجل مشروع لتوسيع المحطة خلال سنة 2013 بمبلغ 2.5 مليار دج، لتصبح طاقة معالجتها في أفق 2040 حوالي 830 ألف معادل ساكن³.

ومن بين أهم الانجازات المسجلة في شبكة التطهير هو إعادة الاعتبار لشبكات الصرف الصحي لمجموعة من الأحياء على مستوى البلدية وهي قيد الانجاز مقسمة على ثلاث مراحل وهي ضمن برنامج سنة 2012⁴.

المرحلة الأولى: سجل فيها مشروع

1 Bilan d'exploitation des réseaux de l'unité de batna, Année 2012, ONA . BATNA ,document interne.

مديرية الري لولاية باتنة، مصلحة التطهير، وثائق داخلية.

3 وكالة الأنباء، الجزائر: استكمال محطات تصفية المياه سيرفع التغطية لـ 70% نقلا عن الرابط <http://localhost/article10478?php.spip/ouest-aps> تاريخ الاطلاع (14/04/2013).

مديرية الري لولاية باتنة، برنامج مشاريع 2012، مصلحة التطهير، وثائق داخلية.

✓ تجديد شبكة التطهير لحي لفردير باتنة.

المرحلة الثانية: سجل فيها مجموعة من المشاريع منها:

✓ تجديد شبكة التطهير لحي بوعقال (طول الشبكة 1300م).

✓ تجديد شبكة التطهير لحي علي نزار وحي بوعبد الله (طول الشبكة 800م).

✓ تجديد شبكة التطهير لحي دوار الديس (طول الشبكة 200م).

✓ تمديد شبكة التطهير لحي تامشيط.

✓ تجديد شبكة التطهير حي الفجر.

✓ تجديد شبكة التطهير حي 05 جويلية.

المرحلة الثالثة: تحتوي على مجموعة من المشاريع نذكر منها:

✓ تجديد شبكة التطهير لحي (Recasement) كشيدة (طول الشبكة 2900م).

✓ توصيل الشبكة بمتوسطة وثانوية أولاد بشينة (طول الشبكة 400م).

✓ تجديد شبكة التطهير للحي الرئيسي الرياض (طول الشبكة 360م).

بالرغم من المشاريع التي أطلقتها السلطات المحلية لغرض تحسين واقع شبكات الصرف الصحي ، وإنهاء مشاكل وعناء المواطنين غير أن تنفيذها على أرض الواقع لا يزال يتطلب وقتا كبيرا، وهذا راجع لأسباب مختلفة تارة من قبل المواطنين وتارة من أصحاب المؤسسات مما أدخل هذه الأحياء في دوامة من الفوضى.

3-2-3 عوامل مشكل الماء في بلدية باتنة

إن مشكل الماء مطروح في بلدية باتنة نظرا لعدة عوامل يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1-الجفاف

تتعرض الجزائر منذ أكثر من عشرين سنة إلى الجفاف ، حيث مس كافة التراب الوطني خاصة غرب البلاد حيث قدر العجز في كمية تساقط الأمطار بنسبة 50% إلى 60% في المناطق الغربية والوسطى ، ومن 5% إلى 30% في المناطق الشرقية ، مما أدى إلى انخفاض نسبة التخزين الموجودة في السدود بـ 80% من قدرتها الإجمالية.

وبما أن بلدية باتنة تنتمي إلى المناطق شبه جافة، فقد تعرف من سنة لأخرى تذبذب في تساقط الأمطار والثلوج، والسنة الجارية خير دليل، وحسب المعلومات الواردة عندنا من مسؤولي وحدة كدية لمدرور أن حجم الماء بالسد لم يبقى فيه إلا 10 مليون م³ وهو سد ذو حجم 74 مليون م³، كما أن حجم تدفق الماء بالآبار والنقب تراجع بكثير فهناك العديد منهم توقفوا عن الإنتاج نهائيا، مما يمكن القول أن سكان المنطقة يعانون كثيرا من ضربات الجفاف، مما يتطلب وضع حلول مناسبة، ومن أبرزها إنهاء مشروع نقل الماء من سد بني هارون إلى سد كدية لمدرور في أقرب وقت ممكن.

2-ارتفاع نسبة المياه الضائعة

إن الإحصائيات الصادرة عن وزارة الري في بداية الثمانينات ووزارة الموارد المائية اليوم تؤكد أن أكثر من 40% من المياه التي يتم ضخها عبر شبكات نقل وتوزيع المياه ما زالت تضيع وذلك يعود إلى قدم وتآكل الشبكات وانعدام صيانتها وعد احترام مؤسسات الانجاز الوطنية للمقاييس المعمول بها في إنجاز وتركيب الشبكات وحجم القنوات. وبالفعل فإن بلدية باتنة قد سجلت معدلات مرتفعة للتسربات حوالي (50%)، وهي نسبة مرتفعة جدا، ولعل السبب في ذلك هو انتشار ظاهرة سرقة الماء عبر شبكات نقل الماء والتهرب من دفع حقوق الماء عن طريق الربط الغير قانوني، وعدم صيانة الشبكات، إضافة إلى غياب الرقابة واستعمال أسلوب الردع، أدى إلى استفحال هذه الظاهرة. الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة المياه الضائعة.

3-زيادة التوسع العمراني الفوضوي

مما لا شك فيه أن نسبة السكان في بلدية باتنة تشهد زيادة معتبرة، حيث بلغ عدد السكان في سنة 2008 حوالي 298.893 نسمة، ارتفع إلى 314.397 نسمة سنة 2012. بمعدل نمو أكثر من 3.6%، هذه الزيادة ترتب عنها زيادة التوسع العمراني الناتج عن البناء الفوضوي، حيث خلال أربع سنوات الأخيرة ظهرت أحياء جديدة كحي حملة، وأحياء جديدة في بارك افوراج، وبوزران وغيرها.

ولعل هذا التوسع الغير مدروس له انعكاسات سلبية، خصوصا على شبكات التموين بالمياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي، مما يثقل كاهل السلطات المحلية في إيجاد الحلول في انجاز هذه المشاريع بالمقاييس والنوعية الجيدة.

4-تلوث المياه الصالحة للشرب

تعاني بلدية باتنة من مشكلة تلوث المياه الصالحة للشرب بالمياه القذرة وهذا يعود أساسا كما أشرنا سابقا إلى قدم الشبكات ، وقد سجلت مستشفياتنا الكثير من الإصابات بأمراض التيفوئيد والسرطان والتهاب السحايا وغيرها جراء تلوث مياه الشرب، ومن بين الأحياء التي عانت من ظاهرة صعود المياه القذرة حي بارك أفوراج ، وحي زموري اتجاه حي سلسبيل ، حي أولا بشينة كشيدة ، حي العجناني واد رهبة وغيرها . وبالرغم من الشكاوى الكثيرة للمواطنين وتنديدات جمعيات حماية البيئة إلا أن هذا المشكل لا يزال مطروحا.

5-عدم الاهتمام بالمياه المسترجعة

إن إلقاء مياه الصرف الصحي والصناعي دون إعادة استخدامها في الزراعة والصناعة يمثل تبذيرا لكميات كبيرة منها ، فنجد أن بلدية باتنة تحتوي على محطة واحدة لرسلكة المياه المستعملة غير أن المياه التي تطرحها لا تستغل وتصب مرة أخرى في الوديان ، في حين أن الجزء الأكبر من المياه القذرة تطرح في الوديان مما ينجم عنها أخطار كثيرة (تلوث المياه الجوفية) ، كما أن الكثير من الفلاحين يستعملون هذه المياه لسقي محاصيلهم دون تدخل سلطات المراقبة مما يهدد حياة الكثير من المواطنين.

6-مشكل توزيع المياه

يطرح مشكلة توزيع المياه في بلدية باتنة في كل مرة خاصة مع قدوم فصل الصيف أين تنقص الكميات المنتجة والموزعة على السكان فكثير من الأحياء يتعذر وصول الماء إليهم لفترات طويلة، إذ يضطر بالمواطنين بنقل المياه عن طريق الصهاريج والدلاء، ولعل الخلل يكون أساسا في نظام التوزيع إذ نجد أحياء تستعمل الماء لمدة 24/سا ، في حين نجد أحياء أخرى لا يصلها الماء لمدة قد تزيد عن أسبوع ، وهذا راجع إلى نظام التوزيع في المدينة وقد أرجع الكثير من المسؤولين سبب ذلك في المشاريع المتمثلة في إعادة تجديد شبكات المياه.

ولتحسين التموين بالمياه الصالحة للشرب مجموعة من التدخلات يتطلب إجراؤها من حيث: إصلاح أجزاء الشبكات غير الصالحة لتقليل كمية المياه المتسربة ، إنشاء خزانات جديدة في بعض المناطق التي تسجل عجزا خصوصا منطقة كشيدة ، إنجاز آبار جديدة لتغطية التزايد السكاني وتأمين المياه دون انقطاع. إصلاح محطات الضخ وصيانتها.

7-نقص التنسيق الفعال بين الأطراف المسيرة لقطاع الموارد المائية

بالرغم من تعدد المؤسسات المسيرة لقطاع الموارد المائية، إنتاجا وتوزيعا، واستهلاكاً، غير أن ما رأيناه من خلال التريص، هو نقص التنسيق والفعالية في التسيير، وهذا هو واقع المؤسسات الجزائرية عموماً، حيث توجد الكثير من محطات الضخ عاطلة على مستوى الخزانات، وكثيراً منها لأسباب بسيطة يمكن إصلاحها في أقصر وقت إلا أن اللامبالاة جعلها تبقى لشهور بالرغم أن الكثير من المواطنين يفتقرون لقليل من الماء.

ومن جهة أخرى غياب الفعالية في التسيير بين الأطراف المسيرة خاصة أثناء حدوث خلل أو عطب على مستوى شبكات الإيصال أو التوزيع، فنجد كل طرف يحمل مسؤوليته للآخر، خاصة مع كثرة مشاكل وشكاوى المواطنين.

فكثير من المشاريع المسجلة في قطاع الموارد المائية على مستوى بلدية باتنة وهي قيد الإنجاز بالرغم من انتهاء مدتها القانونية، تعود أسبابها إلى غياب التنسيق بين أجهزة التنفيذ كالجماعات المحلية ومديرية الموارد المائية، كما أن كثيراً من الأحياء تعاني من ظاهرة صعود المياه القذرة، وهي خطر حقيقي على المواطن، بالرغم أنه تم إحصائها منذ فترة طويلة إلا أن نية المبادرة في إنجازها يبقى مجهولاً.

خاتمة

إن واقع تسيير خدمات المياه والتطهير بالجزائر عموماً وعلى مستوى الجماعات المحلية خصوصاً عرف تحسناً مستمراً منذ الاستقلال وإلى يومنا، بالرغم من كثرة الهياكل والنصوص القانونية التي ميزت مراحل التسيير من جهة، وكثرة المؤسسات المسيرة من جهة أخرى وهذا ما أثر سلباً على السياسة المائية المنتهجة في الجزائر.

أما على مستوى الجماعات المحلية التي أسند لها أيضاً مهمة تسيير خدمات المياه والتطهير كطرف فاعل ومن خلال دراستنا هذه تبين أن المجالس الشعبية تفتقد إلى الخبرة اللازمة في التسيير، إضافة إلى كثرة الخدمات العمومية التي تقوم بها في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، الأمر الذي أدى إلى ضعف مردود الخدمات المقدمة للمواطنين، ولعل بلدية باتنة كنموذج على ذلك، فبالرغم من الإمكانيات المادية التي صرفت لغرض تحسين واقع خدمات المياه والتطهير من إصلاح في شبكات المياه والتطهير والتزويد بالماء الصالح للشرب وإيصاله للسكان نقياً، وصرفه عبر قنوات الصرف الصحي

دون أي آثار سلبية ، إلا أن هناك عوامل ومشاكل عديدة تعاني منها البلدية سواء من جانب محدودية الموارد المائية أو من جانب التسيير وتوزيع الماء وكثرة التسريبات التي تلوث بالمياه مما نتج عنها أخطار صحية تهدد حياة الكثير من المواطنين ، مما يتطلب تكاتف الجهود من قبل المسؤولين المحليين خصوصا للتغيير من واقع خدمات المياه والتطهير والتقليل من الأخطار الناجمة عنها.

قائمة المراجع :

أولا: باللغة العربية

• الكتب، المجلات، المذكرات، :

- فراح رشيد: سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2009-2010.

- لخضر مرغاد: الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد السابع، فيفري 2005.

• تقارير، قوانين، ومواقع الكترونية:

- قانون الولاية رقم 07-12، الجريدة الرسمية 12، المؤرخة في 29 فيفري 2012.

- قانون البلدية رقم 10-11 المؤرخ في 01 شعبان عام 1432، الموافق ل 03 يوليو 2011.

- مرسوم تنفيذي رقم 101-01 مؤرخ 27 محرم 1422 الموافق ل 21 أبريل 2001، الجريدة الرسمية ، العدد 24. المتضمن إنشاء الجزائرية للمياه.

- مرسوم تنفيذي رقم 102-01 مؤرخ 27 محرم 1422 الموافق ل 21 أبريل 2001، الجريدة الرسمية ، العدد 24. المتضمن إنشاء الديوان الوطني للتطهير.

- وكالة الأنباء، الجزائر: استكمال محطات تصفية المياه سيرفع التغطية ل 70 % نقلا عن الرابط <http://www.ouest-aps.com/article10478.php> تاريخ الاطلاع (2013/04/14).

-Ministère Des Ressources En eau , « le nouveau cadre institutionnel de gestion

des services de l'eau », <http://www.mre.gov.dz/eau/> ressource souterraine, site consulté le (02 / 01 / 2013)

ثانياً: باللغة الأجنبية

- Direction de la Programmation Et du Suivi budgétaires. « Monographie wilaya de Batna 2012, Avril 2013 » .

- Bilan d'exploitation des réseaux de l'unité de batna ,Année 2012 , ONA . BATNA ,document interne.